حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية

د/ رابح زبيري
قســم العلوم الاقتصادية
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعــة الجزائر

الملخص:

انتهجت الجزائر سياسة زراعية قائمة على دعم الدولة للقطاع لجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية، بشكل يسمح له بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتوجات الفلاحية، خاصة الغذائية منها، وفي هذه المقالة نحاول عرض الآليات والأشكال التي اتخذها هذا الدعم في ظل السياستين القديمة والجديدة والآثار التي ترتبت عنها.

Résumé:

L'Etat algérien a favorisé une politique de soutien de l'agriculture dans le but de favoriser la production et la productivité dans ce secteur.

Cette politique répond à une demande nationale toujours croissante, en produits agricoles et surtout viviers.

On présentera pour ce secteur, les mécanismes et les formes de ce Soutien. Et ce avant et après les réformes. On en étudiera aussi les conséquences.

مبررات و طبيعة الدعم الفلاحي :

اتسمت السياسة الزراعية التي انتهجتها الجزائر باعتمادها على دعم الدولة للقطاع المرتكز على إرادتها في النهوض به من خلال توفير الشروط اللازمة له لرفع الإنتاج وتحسين الإنتاجية، على نحو يجعله قادرا على الاضطلاع بالمهام المنوطة به ضمن عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، و في مقدمتها تلبية الطلب الوطني المتزايد على المنتوجات الفلاحية وخاصة الغذائية منها, للحيلولة دون وقوع البلاد في تبعية غذائية للخارج، وتراوح دعم الدولة للقطاع بين التكفل التام باحتياجاته في مجال الاستغلال والاستثمار كما هو الشأن مع مزارع القطاع العمومي، وبين الدعم المباشر من خلال أسعار عومل الإنتاج و الدعم غير المباشر من خلال معدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية بالنسبة للقطاع الخاص، و رغم ذلك فقد عجز قطاع الفلاحة عن تغطية الطلب الوطني على المنتوجات الفلاحية بالقدر المرغوب فيه, خاصة في مجال السلع الغذائية الأساسية (كالحبوب، البقول الجافة و الحليب) حيث زاد اعتماد الجزائر على الاستيراد في هذا المجال, و بلغت الفجوة الغذائية ذروتها بالقيمة و بالكمية. في الوقت الذي أظهر الواقع أن المنتجين لم يشعروا بأثر سياسة الدعم في حساب تكاليف الإنتاج لعدم معرفة السعر الحقيقي لمدخلات الإنتاج، و هذا يعتبر من الأسباب الرئيسية لضعف أداء التسيير في القطاع لاسيما في شقة العام الذي تميز بالعجز المالي المزمن رغم إلغاء الديون المتراكمة عليه عند اعادة هيكلته الأولى عام 1991 ومنح مزارعه حرية تسويق منتوجاتها إذ بقيت نسبة المزارع العاجزة déficitaires تدور حول 75 % إلى غاية سنة 1986 بمبلغ قدره 1821 مليون دج في السنة , كانت خزينة الدولة في كل مرة تتحمله إزاء البنك

ولكن الضائقة المالية التي أصبحت تعيشها الجزائر منذ منتصف الثمانينات، جعلت الدولة غير قادرة على الاستمرار في سياسة الدعم العام للإنتاج و الاستهلاك التي ظلت تطبقها، وشرعت في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية قصد تقليص الإنفاق العام وتخفيض عجز الموازن العامة للدولة , وتجسد هذا التوجه في قطاع الفلاحة في وقت مبكر من خلال المرسوم الرئاسي رقم 09 جانفي 1982 المتضمن التحرير التدريجي لأسعار المنتوجات ومستلزمات الإنتاج الزراعي، الذي تم بموجبه الشروع في تقليص دعم الدولة لقطاع الفلاحة و تحرير أسعار مدخلا ته ابتداء من سنة1983 بوتائر مختلفة كان أسرعها تلك المتعلقة بالعتاد و التجهيزات وأبطؤها تلك المتعلقة بالأسمدة.

وتكرست إرادة الدولة في التخلي عن دعم القطاع في إصلاح 1987 المتضمن إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية العمومية الذي تخلصت الدولة بموجبه من عبء القطاع العام إذ تنازلت عن جميع الحقوق العينية للمزارع لفائدة الفلاحين المنتجين بها بمقابل نقدي باستثناء الأرض التي بقيت ملكا للدولة ومنحت الفلاحين حق الانتفاع الدائم بها مقابل دفع إتاوة يحددها سنويا قانون المالية.

ثم جاء قانون رقم 12/89 بتاريخ 5 جويلية 1989 المتضمن شروط أسعار السلع والخدمات و آليات الضبط الاقتصادي بواسطة الأسعار و الذي نص بالنسبة لقطاع الفلاحة على الانتقال كليا إلى الأسعار الحقيقية la vérité des prix بالنسبة لعوامل ووسائل الإنتاج فكانت سنة 1991 نهاية دعم الدولة لأسعارها، ولكن دعم الدولة للقطاع تواصل في ظل هذا القانون من خلال آلية السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج prix minimums garantis à la production الذي شمل 07 سلع مصنفة استراتيجية بالنظر إلى أهميتها في الحصة الغذائية و / أو درجة تبعية البلد للخارج في التموين بها غير أن دعمها لم يعد من خزينة الدولة بل عن طريق صندوق التعويض الذي يمول من حصيلة الرسوم عند الاستيراد و عند الإنتاج الوطني لبعض المواد (ذات الأهمية الثانوية) لقد اظهر الواقع أن تطبيق آلية دعم الأسعار عند الإنتاج تميز بغموض أصبح من الصعب معه تقدير الدعم الحقيقي , ولم يكن له إلا أثر محدود على قطاع الفلاحة لمل يلي:

– إن الأسعار الدنيا المضمونة للمواد المصنفة استراتيجية لم يستفد منها إلا صنف محدود جدا من المستثمرات الفلاحية (التي يديرها إطارات فلاحية و تملك وسائل نقل منتوجاتها إلى هياكل التسويق الحكومية). و تشكيلة ضيقة من المواد (الحبوب و البقول الجافة).

– غياب النص التنظيمي لضبط الأسواق لم يسمح للمنتجين عندما يكون السوق غير ملائم بالاستفادة من الأسعار الدنيا المضمونة .

– النشر المتأخر للأسعار الدنيا المضمونة المرتبط بطبيعة النصوص التنظيمية (المراسيم) لم يكن له اثر على توجيه الإنتاج .

– إن تثبيت أسعار دنيا مضمونة على أساس تكاليف الإنتاج المعيارية , له مفعول محدود في التحريض على تحسن الإنتاجية باستعمال الأساليب الحديثة و عوامل التكثيف الزراعي

- إن الاتفاقية التي وقعتها الجزائر في 03 جوان 1991 مع صندوق النقد الدولي ثم اتفاق ستاند باي في أفريل 94 أدى إلى الإلغاء التام للدعم في نهاية 95 (الا الخبز و الحليب)

II - اثر إلغاء الدعم على القطاع الفلاحي :

1- على أسعار وسائل و مستلزمات الإنتاج :

عرفت أسعار جميع مستلزمات الإنتاج (بذور, أسمدة ...) ارتفاعا متواصلا منذ بداية سنة 1983 ليصبح ارتفاعا مهولا مع بداية سنة 1991 التي اقترن فيها إلغاء الدعم نهائيا والانتقال إلى الأسعار الحقيقية , بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بحوالي 97 %.

والجدول رقم (1) يوضح تطور الرقم القياسي Indice لأسعارها.

كما شهدت أسعار وسائل الإنتاج (آلات، معدات...) ارتفاعا حادا و بمعدلات أكبر من أسعار مستلزمات الإنتاج الوسطية، بحيث تم رفع أسعار معظم أنواع العتاد الفلاحي مرتين خلال سنة 1991، مما جعل المؤسسة الوطنية لإنتاج العتاد الفلاحي تشكو من كساد منتوجاتها التي لم تعد أسعارها في متناول القدرة الشرائية للفلاحين، رغم حاجتهم الماسة لمختلف أنواع العتاد و التجهيزات اللازمة للتكثيف الزراعي. والجدول رقم(2) يوضح تطور الرقم القياسي لأسعارها.(سنة الأساس 1982)

1- على التمويل و القرض الفلاحي

ترجم تقليص دعم الدولة لقطاع الفلاحة على مستوى التمويل بالاجرائين التاليين:

أ- حصر التمويل بقروض الخزينة(منذ 1987) في الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب في إطار اكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح، وفلاحي المناطق الجبلية، أما تمويل المستثمرات فأصبح يعتمد على الموارد الخاصة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي أصبح يتعامل معها وفق قواعد تجارية محضة، ترتب عنها انخفاض مستمر في القروض الممنوحة و المحققة، كما يظهر من الجدول رقم(3).

ب- وقف العمل بمعدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية، التي عرفت إبتداءا من 02 /05 / 1990 ارتفاعا عنيفا و مفاجئا بحيث أصبحت تتراوح بين 13% و23,5 % بالنسبة للقروض القصيرة والقروض المتوسطة الأجل، و بين 15 % و23,5 % للقروض الطويلة الأجل(حسب فرع الإنتاج)فيما بين 1990/05/02 و 1992/10/01 بعد أن كانت تتراوح بين 4 % و 6 % لجميع أنواع القروض خلال الفترة 1986- 1990 [3].

لقد كان لارتفاع معدلات الفائدة وطأة شديدة على الفلاحين الذين أصبحوا يتخوفون من الاقتراض، نظرا لارتفاع كلفته، خاصة و أنه كان على المقترض في حالة ارتفاع معدل الفائدة، أن يدفع الفائدة الجارية يوم تسديد القرض و ليست تلك التي أمضى عليها العقد

3- على الجباية الفلاحية :

بعد إعفاءه لسنوات طويلة من الجباية، شهد قطاع الإنتاج الفلاحي تطبيق ضريبة مباشرة على دخل المستثمرات أنشأها قانون المالية لسنة1984 في شكل "مساهمة وحيدة فلاحية Contribution unique agricole" بمعدل 4 % من الدخل السنوي الصافي الذي يفوق 60 ألف دج، و في مجال الجباية غير المباشرة، أخضعت جميع وسائل ومستلزمات الإنتاج الفلاحية لإتاوة جزافية و أخرى جمركية بنسبة 2 % و 4 % على الترتيب من سعرها على أساس CAF، يضاف إليها- حسب الحالات و تبعا لأحكام قانون المالية – حقوق الجمارك و رسوم إضافية بالنسبة لبعض وسائل و مستلزمات الإنتاج، كتحديد حقوق الجمارك عند الاستيراد بـــ: 25 % لمواد الصحة النباتية و 15 % لقطع الغيار و 3 % للمواد البطيرية و الأدوات الصغيرة .

كما ادخل قانون المالية لسنة 1991 الرسم التعويضي بنسبة موحدة 25 %, تسري على جميع التجهيزات الفلاحية التي تستورد و الإنتاج الفلاحي .

لقد خلق تطبيق حقوق الجمارك و الرسم التعويضي على السلع الزراعية المستوردة صعوبات جمة بسبب المدونة Nomenclature الملخصة جدا للتعريفة الجمركية، التي لا تسمح بفرض ضريبة عادلة على السلع المستوردة , فقطع الغيار و مواد الصحة النباتية والمواد الأولية لأغذية الأنعام ... لا تعتبرها مصلحة الجمارك مستلزمات إنتاج و بالتالي فإنها تخضعها للرسم التعويضي. كما اناقتران هذه الترسانة من الرسوم بالتخفيضات المتتالية لقيمة الدينار في بداية التسعينات وارتفاع الأسعار العالمية أدى إلى تضخم مهول لتكاليف الإنتاج الفلاحي، ولم يسمح لكثير من الفلاحين بالوصول إلى وسائل الإنتاج.

4- على استخدام تقنيات و مستلزمات الفلاحة العصرية :

ان الآثار السلبية لإلغاء الدعم على العناصر الثلاثة السالفة الذكر , تولد عنها تراجع ملحوظ في استخدام مستلزمات الفلاحة العصرية, ويمكننا أن نلمس ذلك من خلال المؤشرات التالية:

– انخفاض متوسط كمية الأسمدة المستعملة سنويا 517 ألف طن خلال 1986/84 إلى 290 ألف طن خلال 1994/92 [4].

– انخفاض نسبة البذور المحسنة من مجموع البذور المسلمة للفلاحين من 56 % خلال الموسم 1981/80 إلى 27 % خلال 1994/93 [5].

– انخفاض متوسط كمية مواد الصحة النباتية المستعملة سنويا من 16,5 إلف هكتار خلال 1984/84 إلى 9,6 ألف طن خلال 1994/92 [6].

انخفاض مساحة بساتين الأشجار المثمرة الهشة Fragile من 624 ألف هكتار خلال 1984/80 إلى 572 ألف هكتار خلال 1994/90 , وبالمقابل ارتفاع بساتين الأشجار المقاومة Rustique في نفس الفترة من 140 ألف هكتار إلى 159 ألف هكتار [7]. لان الصنف الأول يحتاج إلى مدخلات (أسمدة , علاج ...) و عناية اكبر.

– انخفاض نسبة المساحة المزروعة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة من 47,1 % خلال 1987/83 إلى 40,9 % خلال 1993/90 [8].

III السياسة الجديدة للدعم الفلاحي و آلياتها :

أمام الآثار السلبية التي أحدثها الإلغاء غير المتبصر للدعم الفلاحي و استجابة لنداء الفلاحين و ممثليهم قررت الدولة العودة إلى دعم القطاع وفق سياسة جديدة تقوم على مبدأ توجيه الدعم مباشرة إلى الفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع , وذلك من خلال الإجراءات و التدابير التي تتمثل في :

1– تخفيض نسب الفوائد على القروض :

بدأ العمل بهذا الاجراء بموجب قانون المالية لسنة 1993 الذي نص على تخصيص غلاف مالي بمبلغ مليار دينار جزائري لتحمل نسبة من الفوائد على القروض الفلاحية إزاء البنك قدرها 15,5% للقروض القصير ة الأجل و 17,5% للقروض المتوسطة والطويلة الأجل, على أن يتحمل الفلاح المقترض نسبة 8% و 6%على الترتيب , ثم تدعم هذا الاجراء بإعادة جدولة ديون الفلاحين (في جويلية94 و ماي 97) وتحمل لجزء من الفوائد المستحقة عليهم للبنك (بلغت الديون المعاد جدولتها في المرتين 7,6مليار دج).

وفي إطار تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تم توسيع و تكييف دعم الدولة المالي المباشر للفلاحة من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNDR

ليشمل تقديم قروض بدون فوائد . منح إعانات نهائية للفلاحين الذين يلتزمون بإنجاز برامج ونشاطات تندرج ضمن المحاور التالية :

- تطوير الإنتاج الفلاحي والإنتاجية في مختلف فروعه.
- تكييف و تحويل أنظمة الإنتاج.
- استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الدعم.

2- إنشاء صناديق متخصصة للدعم :

في إطار السياسة الجديدة لدعم القطاع الفلاحي، تم إنشاء مجموعة من الصناديق بلغ عددها حتى الآن 09 صناديق متخصصة في دعم مختلف نشاطات فروع الإنتاج الفلاحي تتلقى سنويا اغلفة مالية من ميزانية الدولة، تقوم بصرفها للمستخدمين كدعم في شكل [3] .

- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تنمية المردود والإنتاج الفلاحي، وتسويقه وتخزينه وتكييفه وحتى تصديره.
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تنمية الري الفلاحي والمحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية.
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تمويل مخازن الأمن الغذائي.
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في حماية مدا خيل الفلاحين.
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تخفيض القروض على الفلاحين.

والجدول رقم (3) يوضح تطور قيمة الدعم للفلاحة عبر هذه الصناديق من خلال تخصصات الميزانية سDotation budgétaire .

3- الإعانات (الإعفاءات) الجبائية و شبه الجبائية :

في إطار تشغيل الشباب و تشجيعه على امتهان النشاط الفلاحي لتشبيب قوة العمل الزراعية، تستفيد المؤسسات المصغرة Micro entreprise والوحدات الفلاحية المتخصصة (في تربية المواشي , والدواجن ...) المنشاة من طرف الشباب من تسهيلات جبائية وشبه جبائية خلال مرحلتي تنفيذ و استغلال المشروع كمل يلي:

أ – خلال مرحلة تنفيذ المشروع : يستفيد أصحاب المشروع من :

- الإعفاء من TVA لشراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع

- تطبيق المعدل المنخفض فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع .

- الإعفاء من الرسم على نقل الملكية ل 8 % على الاكتسابات العقارية .

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات وإضافات البناءات.

ب- خلال مرحلة استغلال المشروع :

يستفيد المشروع ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط لمدة تمتد من 3 إلى 6 سنوات (حسب طبيعة المشروع و موقعه) من التسهيلات التالية :

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي، والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني .

- الاستفادة من المعدل المنخفض 7 % لاشتراكات أصحاب العمل فيما يخص المرتبات المدفوعة لإجراء المؤسسة المصغرة .

IV – النتائج الأولية لسياسة الدعم الجديدة :

رغم أن الوقت لا يزال مبكرا لإصدار حكم موضوعي نهائي حول مدى فعالية السياسة الجديدة للدعم الفلاحي نظرا لحداثتها و لطبيعة التغيرات في القطاع الفلاحي المتسمة بالبطء , إلا أن هناك بعض العناصر التي نعتقد أنها تسمح بأجراء بض العناصر التي نعتقد أنها تسمح باجراء تقييم أولي للتجربة على ضوء المعطيات المتوفرة إلى غاية سنة 2000 لسير عملية دعم الاستثمارات الإنتاجية عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNDRA و هذه العناصر هي :

أ – متابعة ملفات طلبات الدعم :

لاشك أن السرعة و الفعالية في معالجة الملفات و اتخاذ القرارات تعد من العوامل الأساسية لنجاح المشروعات الاستثمارية , وقد تميزت متابعة الملفات المقدمة لطلب الدعم بنوع من الجدية وهذا رغم العدد الكبير للملفات , وفيما يلي ملخص لسير العملية :

- عدد الملفات المودعة 88.091 ملفا.
- عدد الملفات المدروسة من طرف اللجنة التقنية 82.248 ملفا أي 93 % .
- عدد الملفات المقبولة 74.030 ملفا أي 90 % من الملفات المدروسة.
- عدد الملفات المرفوضة 3.768 ملفا أي 4 % من الملفات المدروسة .

- عدد الملفات في طريق الدراسة 3.890 ملفا أي 5 % عددها في نهاية سنة 2000
- عدد شهادات المطابقة Service fait 26.063 ملفا أي 35 % من الملفات المقبولة.
- عدد الخدمات المنجزة فعلا 8.593 ملفا أي 33 % .

وهكذا فان دراسة ملفات طلبات الدعم جرت على العموم بشكل مرض من طرف اللجنة التقنية وفق الأجل الذي حدده التنظيم ب 10 أيام من تاريخ استلام الملف كحد أقصى . وان الملفات التي تأخرت دراستها والبت فيها أو كانت في طريق الدراسة تحتاج إلى تقديم توضيحات إضافية من أصحابها .

ولكن بالمقابل نلاحظ ضعف نسبة كل من الملفات التي تحصلت على شهادة المطابقة التي تخول لأصحابها الحصول على الدعم و الملفات التي أنجزت خدماتها فعلا ونعتقد احد الأسباب الرئيسية لذلك تكمن في كون الصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي CRMA التي تتولى دفع الدعم على أساس و ضعيات الأشغال و / أو فواتير الخدمات أو التوريدات وافية التصديق بشهادة الخدمة المؤداة Service fait في اجل أقصاه 10 من تاريخ استلام الوثائق، تشترط على المستفيدين من الدعم التعامل مع المقاولين والمتع\املين الذين تعتمدهم و تحدد اسماهم لهم، بينما يرى المستفيدون في كثير من الأحيان مصلحتهم في التعامل مع غيرهم .

ب – تطور الاستثمارات المدعمة :

1) التعهدات المالية : بلغت قيمة الاستثمارات الإجمالية التي تعهد بها المستفيدون من الدعم : 72.700.652.502دج لسنة 2000.

وبلغت قيمة الدعم المتعهد به من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNDRA 44063.632.884 دج أي 62 % من قيمة الاستثمارات الإجمالية. والدعم يعادل 4,8 مرات الدعم الذي تعهد به الصندوق خلال سنتي 1998 و1999

و قد توزعت الاستثمارات التي تعهد بها المستفيدون من الدعم على النشاطات التالية :

* الري بمبلغ 28,8 مليار د ج أي 40 % من مجموع الاستثمارات المتعهد بها.

* غرس الأشجار الجديدة بمبلغ،17,3مليار دج أي 24% من مجموع الاستثمارات المتعهد بها.

* الزراعات الكبرى(الحبوب)، بمبلغ 11,2 مليار دج أي 15 % من مجموع الاستثمارات المتعهد بها.

* تجهيزات التخزين و التحويل، بمبلغ 5,9 مليار دج 24 % من مجموع الاستثمارات المتعهد بها.

و بذلك تكون هذه المجالات قد استحوذت على 87 % من إجمالي الاستثمارات، و الجدول رقم 03 يلخص الترجمة العينية للبرامج الاستثمارية.

إن نسبة الدعم الفلاحي في الجزائر تعتبر ضعيفة جدا بالمقارنة مع دول أخرى، حيث لا تتجاوز 5 % من قيمة الإنتاج الوطني الفلاحي[1]، في حين تصل هذه النسبة في فرنسا مثلا إلى 55 % و رغم ذلك فإن نسبة ما يستهلك من هذا الدعم لا تتجاوز في العموم % 10 سنويا، و يعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

– نقص قدرات الإنجاز لدى المؤسسات الوطنية، و ضعف القدرة التنافسية لقطاع الفلاحة أمام القطاعات الأخرى في الحصول على الوسائل اللازمة لإنجاز الاستثمارات، و بالتالي فإن الأمر في مثل هذه الحالة يتعلق بتوفير وسائل مالية لا يقابلها وسائل مادية.

– الفساد الإداري، و تتجلى أبرز مظاهره في:

* صرف ملايير الدنانير على سبيل الدعم لفلاحين مزيفين طيلة العشرية الأخيرة، كما صرح بذلك وزير الفلاحة[2] الذي أكد أن الدولة منذ سنة 1990 دأبت على تخصيص نحو 3,8 مليارات دج قبل كل حملة حرث لدعم إنتاج الحبوب يستلمها هؤلاء الفلاحون في شهر سبتمبر، و بعد حملة الحصاد لا يوردون شيئا للديوان الجزائري المهني للحبوب (الذي لا يزال يحتكر تسويق الحبوب و البقول الجافة)، بحجة الجفاف و الكوارث الطبيعية، ثم يرجعون في شهر ديسمبر طالبين الحصول على التعويضات باعتبارهم ضحايا الجفاف و الكوارث الطبيعية.

* تعرض الفلاحين في الأرياف لمساومات من طرف أعوان الصناديق المكلفة بصرف أموال الدعم، تنتهي بحجب الدعم عنهم لأسباب مختلفة، كعدم توفر الأموال اللازمة لتمويل نشاطات فلاحية معينة، رغم تأكيد وزير الفلاحة مرارا أن أموال الدعم توضع في بداية كل سنة و بانتظام تحت تصرف الصناديق.

* لقد وجه الفلاحون في مناطق مختلفة من الوطن عدة نداءان إلى الوزارة الوصية طالبين منها التدخل لوضع حد لمثل هذه الممارسات التي مازالت تحد من فعالية سياسة الدعم الفلاحي الجديدة.

جدول رقم(1) تطور رقم الأرقام القياسية لأسعار مستلزمات الإنتاج الفلاحية

	1983	84	85	86	87	88	89	90	91	1992
بذور الحبوب	133	133	183	190	190	192	215	259	273	554
بذور البقول الجافة	120	120	157	175	175	188	205	219	239	434
شتلات الفواكه	100	114	118	137	138	143	143	143	173	220
الأسمدة	95	103	147	181	202	221	221	266	681	648
أغذية الدواجن	90	92	106	117	124	126	126	148	202	331
أغذية المواشي	100	100	108	155	155	170	170	188	228	375

المصدر : اعددنا الجدول بناء على معطيات

OAIS : Prix des semences, des céréales et légumes

- الديوان الوطني لتغذية الأنعام (ONAB) وثائق مصلحة المحاسبة .

Ministre de la agriculture /direction de la régulation : évolution des prix agricoles au cours des deux dernières déciennes , juillet 1990

جدول رقم (2) تطورات الأرقام القياسية لأسعار وسائل الإنتاج الفلاحية

	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92
جرارات	100	133	133	198	242	274	329	561	747	1062
آلات الحصاد والدرس	100	192	192	241	316	316	379	568	1075	1075
آلات البذور والتسميد	100	223	223	283	454	454	545	958	1037	1037
عتاد خدمة الأرض	100	210	210	255	361	361	433	761	823	823
عتاد العلاج	100	146	146	183	240	240	209	294	557	233

المصدر :اعددنا الجدول بناء على معطيات

-السنوات Ministère de l'agriculture évolution des prix agricoles .op -cit

1983-1989- السنوات 1990- 1992.المؤسسة الوطنية لإنتاج العتاد الفلاحي.

جدول رقم (3) الأهداف العينية لبرامج الاستثمارات الفلاحية المدعمة

التخصيص	1999/98	2000	الفروق
الري	ــ	62.365هــ	ــ
تكثيف الحبوب	180.000هــ	544.326 هــ	364.326هــ
زراعة الزيتون	10.762	36.336هــ	25.574هــ
زراعة الحمضيات	3.639	8.432هــ	7.793هــ
زراعة الكروم	4.974	26.438هــ	21.464هــ
أنواع أخرى	5.841	49.659هــ	43.818هــ

المصدر : بلحبال نادية, أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية

الراهنة في الجزائر,رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر .2001

المراجع :

- المعهد العربي للتخطيط : المفاهيم و الاستراتيجيات الجديدة في التنمية و مدى ملاءمتها للعالم العربي

- صباح العربي : استراتيجية التنمية في اقتصاد صغير مفتوح, التجربة الليبية

- H.TEMMAR, Développement économiquement , théories et pratiques en Algérie OPU Alger 1984
- F.PERROUX , Note sur la notion de pôle de croissance Eco Appl 1955.
- GERRVAIS , M, Contrôle et gestion et stratégie , ed organisation 1989Tr. P10
- KINDERBERGER, Economic développement 1958.
- PORTER, M, Choix stratégique et concurrence, ed .économica.1990.

الهوامش :

1) H.N.A.Rostumi; Les cahiers de la réforme E.N.A.G Alger P 27-37

2) - انشيء بقرار رقم 82-01 مؤرخ في 1982./03/06

3) - بنك الفالحة و التنمية الريفية / مديرية التمويل الفلاحي , وثائق داخلية .

4)- O.N.S Annuaire statistique N° 11,12,13et 15 ; Ministère de l'agriculture: L 'Agriculture par les chiffres , septembre 1995

5)- الديوان الجزائري المهني للحبوب / نيابة مديرية التموين OIC/ SDAP

- M.A.P / Statistiques Agricoles , séries Jaune et B.
- M.A : l' agriculture par les chiffres , 1995.

6)- الديوان الوطني للتمرينات والخدمات الفالحية ONPSA مديرية التسويق. وثائق داخلية.

7) - M.A.P : statistiques agricoles , série A.B

8)- زبيري رابح الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و أثارها على تطوره, أطروحة دكتوراه عهد العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر- 1996 ص 201.

9)- لمزيد من التفاصيل انظر ة بولحبال نادية : أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر , رسالة ماجستير كلية الاقتصاد – جامعة الجزائر 2001 ص 233- 254.